



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
المجلس الوطني لكوردستان العراق
رقم الأصدار : ١٥
تاريخ الأصدار : ٢٠٠١/١٠/٢٤

استناداً الى احكام الفقرة (١) من المادة (٥٦) و المادة (٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ، وبناءً على ما عرضه مجلس الوزراء ، وما شرعه المجلس الوطني لكوردستان - العراق بجلسته الأعتيادية المرقمة (٩) و المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠١ وللصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ قررنا اصدار القانون الأتي:

**قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١
قانون المنظمات الكوردستانية غيرالحكومية
في اقليم كوردستان العراق**

المادة الأولى :

يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها لأغراض هذا القانون :

١. الأقليم : اقليم كوردستان العراق.
٢. الوزارة : وزارة الداخلية.
٣. الوزير : وزير الداخلية.
٤. المنظمة : اية منظمة كوردستانية غير حكومية للأغاثاة و الأعمار و النشاطات الأنسانية ذات النفع العام.

**الفصل الأول
التأسيس**

المادة الثانية :

١. المنظمة هيئة غير حكومية مستقلة مكونة من عدة اشخاص طبيعية وتنشأ لتحقيق اهدافها في مجالات الأغاثاة و الأعمار و النشاطات الأنسانية في الأقليم.
٢. تتمتع بالشخصية المعنوية ولها حق تملك الأموال المنقولة و غير المنقولة لتحقيق اغراضها المنصوص عليها في هذا القانون.
٣. يجوز للمنظمة العمل في مجال النشاطات الأنسانية خارج الأقليم بعد حصول موافقة الوزير.
٤. لا تسعى المنظمة الى الربح المادي الا لغرض تحقيق اهدافها.

المادة الثالثة :

يمثل المنظمة امام المحاكم و الجهات الرسمية و غير الرسمية رئيسها او من يخوله.

المادة الرابعة :

يشترط لتأسيس المنظمة ما يلي:

١. تقديم طلب الى الوزير موقع من أعضاء مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسة اعضاء متمتعين بالأهلية القانونية على ان يرفق به نظامها الداخلي مشتملاً على البيانات التالية:
 - أ. اسم المنظمة و الغرض من تأسيسها على ان يكون مركز ادارتها في الأقليم.
 - ب. اسم كل عضو من الأعضاء و لقبه و جنسيته و عمره و مهنته و محل اقامته و مؤهلاته العلمية.



- ج. الموارد المالية للمنظمة و مصادرها.
- د. الهيئات التي تمثل المنظمة وتقوم بادارتها و بيان اختصاصاتها و طرق اختيارها و انتهائها.
٢. ان يكون غرضها واضحا و معلنا و ان لا يتعارض مع النظام العام.
٣. على المنظمة تحقيق اغراضها بالوسائل المشروعة وفق احكام القوانين المرعية في الأقليم و ان لا تتعارض مع متطلبات نظام الحكم الفدرالي.
٤. ان لا تهدف الى بث الشقاق او التفرقة بين القوميات او الأديان او المذاهب المختلفة.

المادة الخامسة :

١. على الوزير البت في الطلب مدة ستين يوماً من تأريخ تسجيله لدى الوزارة وفي حالة عدم استيفاء طلب التأسيس للشروط القانونية اعادته الى المؤسسين لأكمال النواقص، عندئذ يبدأ سريان مدة البت اعتباراً من تأريخ تسليم الطلب مجدداً.
٢. اذا رفض الوزير طلب التأسيس لأي سبب كان فللاعضاء المؤسسين تمييز قرار الرفض لدى محكمة تمييز الأقليم خلال مدة خمسة عشر يوماً من تأريخ التبليغ به ويكون قرار المحكمة باتاً.
٣. في حالة عدم البت في الطلب رغم مضي المدة المذكورة في الفقرة (١) يعتبر الطلب موافقاً عليه بحكم القانون.

المادة السادسة :

تحدد في النظام الداخلي للمنظمة الأحكام المتعلقة بتنظيم شؤونها الإدارية و المالية و الفنية و كيفية اختيار منتسبيها و قبول اعضائها.

المادة السابعة :

على المنظمة مسك السجلات التالية على ان تكون مصدقة لدى دائرة الكاتب العدل.

١. سجل الأعضاء و (المنتسبين).
٢. سجل القرارات و محاضر الجلسات.
٣. سجل المشاريع.
٤. سجل الحسابات.
٥. سجل الأموال و الأثاث.

الفصل الثاني الأهداف و الوسائل

المادة الثامنة :

تهدف المنظمة الى تحقيق ما يلي :

١. المساهمة و التعاون في مجال الأغاثة و الأعمار و النشاطات الأنسانية في الأقليم و خارجه بالتنسيق مع وزارتي الداخلية و المساعدات الأنسانية و التعاون و الوزارات المعنية الأخرى.
٢. التعاون مع المنظمات الأجنبية العاملة في الأقليم في مجال الأغاثة و الأعمار و النشاطات الأنسانية.

المادة التاسعة :

تحقق المنظمة اهدافها بالوسائل التالية :

١. الموارد المالية المتاحة لها.
٢. التعاقد و الدخول في المناقصات و المزايدات لتنفيذ مشاريع اعمار كوردستان.
٣. الأتصال باللاجئين و المغتربين من ابناء كوردستان و المقيمين في الخارج و نشجيعهم لأستثمار رؤوس اموالهم في مشاريع الأغاثة و الأعمار و التنمية في الأقليم.



٤. الدعوة لعقد كونفرانسات داخلية و دولية لدراسة تطوير و تقديم المشاريع بهدف تحقيق اهدافها.
٥. لحكومة الأقليم بناءاً لمقتضيات المصلحة العامة ان تساهم مع المنظمة لتنفيذ المشاريع التنموية في الأقليم.

الفصل الثالث مالية المنظمة

المادة العاشرة :

تتولى المنظمة ادارة اموالها من خلال موازنة سنوية يتم تنظيمها و تنفيذها وفق النظام المحاسبي المعتمد لدى الدوائر الرسمية و تخضع حساباتها لتدقيق الرقابة المالية في الأقليم.

المادة الحادية عشرة :

تتكون مالية المنظمة من :

١. ما يساهم به الأعضاء.
٢. المنح و الهبات و الهدايا و التبرعات و الأكتتابات و الوقف و الوصية من الأفراد و الجهات الأخرى.
٣. الأيرادات التي تحصل عليها المنظمة نتيجة نشاطاتها و استثمار اموالها.

المادة الثانية عشرة :

للمنظمة التعاقد مع المنظمات الأجنبية او قبول المساعدات او التبرعات المادية او العينية من الخارج واعلام وزارتي الداخلية و المساعدات الإنسانية و التعاون بذلك.

المادة الثالثة عشرة :

على المنظمة تقديم التقارير التالية في نهاية كل سنة مالية او عند الضرورة الى الجهات المختصة.

١. التقرير المالي السنوي متضمناً الواردات و النفقات.
٢. تقرير سنوي مفصل عن خدماتها و مشاريعها في مجال الأغاثة و الأعمار و النشاطات الإنسانية و الجهات المستفيدة منها.
٣. تقرير مبين فيه خططها و برا
٤. مجها للسنة المالية الجديدة في مجال الأغاثة و الأعمار و التنمية في الأقليم.

المادة الرابعة عشرة :

١. تعفى المنظمة من رسوم التأسيس و رسوم تصديق سجلاتها.
٢. لرئاسة مجلس الوزراء أو من تخوله اعفاء المنظمة من الضرائب و الرسوم الكمركية المستحقة لتحقيق اهدافها وفق ضوابط تصدرها.

المادة الخامسة عشرة :

للمنظمة وبعد موافقة الوزير ان تقرر حل المنظمة او دمجها في منظمة أخرى ذات اهداف مماثلة بموافقة اكثرية اعضائها ، و يكون قرار الوزير بالرفض قابلاً للطعن لدى محكمة تمييز الأقليم خلال (١٥) يوماً من تاريخ صدوره.

المادة السادسة عشرة :

يجوز حل المنظمة بقرار من محكمة بداءة محل المنظمة بعد اكتسابه درجة البنات بناءاً على طلب يقدم من قبل الوزير او من يخوله وذلك في الحالات التالية :

١. اذا مضى على تأسيس المنظمة سنة واحدة ولم تباشر اعمالها المنصوص عليها في نظامها ، ما لم يكن التوقف لأسباب قاهرة.



٢. اذا خالفت في نشاطاتها الأهداف التي نشأت من اجلها.

٣. اذا اصبحت المنظمة عاجزة عن الوفاء بتعهداتها و التزاماتها المالية و القانونية.

المادة السابعة عشرة :

اذا حلت المنظمة عين لها مصفي او اكثر يتم تعيينهم من قبل هيأتها ان كان الحل اختيارياً او محكمة بداءة موقع المنظمة ان كان الحل قضائياً و تقوم المحكمة المذكورة بإجراءات وضع اليد فوراً ريثما تجري التصفية القانونية.

المادة الثامنة عشرة :

تكون قرارات محكمة البداءة في الحالات المنصوص عليها في المادتين (١٦ و ١٧) من هذا القانون قابلة للطعن فيها لدى محكمة تمييز الأقليم خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتأريخ التبليغ بها.

احكام عامة

المادة التاسعة عشرة :

١. على المنظمات الكوردستانية العراقية غير الحكومية القائمة تعديل اوضاعها بما ينسجم و احكام هذا القانون خلال ستة اشهر من تأريخ نفاذه.

٢. تعتبر المنظمات التي لم تلتزم بحكم الفقرة (١) من هذه المادة منحلة بحكم القانون.

المادة العشرون :

للوزير مقاضاة المنظمة وفق احكام هذا القانون و القوانين النافذة الأخرى اذا نفذت مشاريعها خلافاً لالتزاماتها و اتفاقاتها المبرمة في داخل و خارج الأقليم.

المادة الحادية و العشرون :

للمنظمة فتح فروع لها في محافظات الأقليم او خارجه بعد موافقة الوزير.

المادة الثانية و العشرون :

يتم تنظيم شؤون المنظمات الأنسانية غير الحكومية الأجنبية المتواجدة في الأقليم بنظام يصدر من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

المادة الثالثة و العشرون :

لا يعمل بأي نص يتعارض و احكام هذا القانون.

المادة الرابعة و العشرون :

لوزير الداخلية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الخامسة و العشرون :

على مجلس الوزراء تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة السادسة و العشرون :

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تأريخ نشره في جريدة وقائع كوردستان.

نهر شيفى رۆژنامهى وه قايعى كوردستان

د. رۆژنورى شاييس
رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق

www.kurdistan.com



الأسباب الموجبة

لمقتضيات مصلحة شعبنا و حقوقه المشروعة في ان تكون له منظمات في مجال الأغاثة و الأعمار و خاصة المرحلة التي تمر بها تجربتنا الديمقراطية و بغية افساح المجال للمنظمات الكوردستانية للمساهمة من خلال تقديم خدمات و مشاريع و مساعدات لبناء الأقتصاد الوطني و للاستفادة من خبرات و طاقات كافة شرائح المجتمع و بناءً على ما تقدم فقد شرع هذا القانون.

نُـهـر شـيـفـى رۆژنامـهـى وهـقايـعـى كـوردستان

www.mojkurdistan.com